الأمم المتحدة S/2024/385

مجلس الأمن

Distr.: General
14 May 2024
Arabic
Original: English

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في بيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2018 (S/PRST/2018/18). ويستجيب أيضا لطلبات المجلس بشأن تقديم تقارير عن مواضيع محددة وردت في القرارات 2286 (2016) و 2417 (2018) و 2474 (2019) و 2475 (2019) و 2573 (2021).

2 - ويصادف عام 2024 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنظر مجلس الأمن في حماية المدنيين كبند في جدول أعماله. وهو يصادف أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تشكل حجر زاوية للقانون الدولي الإنساني. وفي سياق الضرر المروع الذي يلحق بعدد لا يحصى من المدنيين في جميع أنحاء مناطق النزاع في العالم، يدعو هذان المعلمان إلى التفكير في ما تعنيه حماية المدنيين وفي الأعمال الإضافية التي يمكن القيام بها لمنع تعرضهم للأذى أو التخفيف منه.

3 - وكانت حالة حماية المدنيين في عام 2023 قاتمة للغاية. وعلى نحو ما نوقش في الجزء الثاني، أسفر الهجوم الذي شنته حماس وغيرها من الجماعات المسلحة الفلسطينية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، واختطاف نحو 250 شخصا، بمن فيهم مدنيون، والرد العسكري الإسرائيلي المكثف في غزة عن مقتل مدنيين وحدوث دمار بمستوى لم يسبق له مثيل في النزاع المستمر منذ عقود. وفي السودان، كان اندلاع النزاع المهلك في نيسان/أبريل 2023 كارثيا، حيث قتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين ونزح الملايين منهم. وفي أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وميانمار، ونيجيريا ومنطقة الساحل وأماكن أخرى، استمرت النزاعات القائمة بدرجات متفاوتة من الشدة ولكن بنمط ثابت من الأذى الجسيم والدائم الذي يلحق بالمدنيين. وهذه كلها نزاعات يفتقر فيها في الكثير من الأحيان إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وتذهب فيها المطالب الواردة في قرارات المجلس المتعلقة بحماية المدنيين في السنوات الـ 25 الأخيرة أدراج الرياح عموما.

4 - وفيما يتعلق بجدول أعمال حماية المدنيين في السنوات المقبلة، هناك حاجة ماسة إلى التزام باحترام القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأمور المحورية في هذا الصدد مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز امتثال أطراف النزاعات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان

الرجاء إعادة استعمال الورق

المساءلة عن الانتهاكات. وينبغي للدول أن تكفل أن يكون "الميثاق من أجل المستقبل" أكثر من مجرد إعادة تأكيد لالتزامها بالاحترام الكامل للقانون في النزاعات المسلحة وأن تقابَل الالتزامات بتعزيز الحماية والتحقيق في الانتهاكات بتدابير عملية وفعالة لتحقيق هذه الغايات.

5 - ومن الضروري أيضا أن نفكر مليا في فهمنا لما تعنيه حماية المدنيين في النزاعات المسلحة المعاصرة والمستقبلية. وعلى نحو ما يناقش في الجزء الثالث، يتسم تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بالأهمية المحورية لجدول أعمال حماية المدنيين. ولكن، يجب استكمال هذا النهج بالتركيز على الأذى الذي يتعرض له المدنيون في النزاع، حتى عندما تدعي الأطراف أنها تمتثل القانون كأساس لتحديد الاستجابات الفعالة للتصدي له.

ثانيا - الحالة العالمية لحماية المدنيين

ألف - إلحاق الأذى بالمدنيين على نطاق واسع

6 - طوال عام 2023، قتل مئات الآلاف من المدنيين أو أصيبوا بجروح مروعة كضحايا لهجمات متعمدة أو عشوائية، وكذلك لهجمات يزعم أنها قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني. وسجلت الأمم المتحدة مقتل ما لا يقل عن 443 33 مدنيا في النزاعات المسلحة في عام 2023، بزيادة قدرها 72 في المائة مقارنة بعام 2022. وتضاعفت نسبة النساء اللواتي قتلن وازدادت نسبة الأطفال الذين قتلوا بمقدار ثلاثة أمثال مقارنة بعام 2022. وفي عام 2023، كان 4 من كل 10 مدنيين قتلوا في النزاعات من النساء، و 3 من كل 10 من الأطفال. ووقعت 7 حالات موت من أصل كل 10 حالات مسجلة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مما يجعل هذا النزاع الأكثر دموية بالنسبة إلى المدنيين في عام 2023. وقد أعقب قتلَ نحو 200 1 شخص، غالبيتهم من المدنيين، في الهجمات التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى أعمال اختطاف المدنيين والعنف جنسي، موتٌ ودمار لحقا بالمدنيين على نطاق واسع خلال العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل في غزة. ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قتل بحلول نهاية عام 2023 ما عدده 672 21 فلسطينيا وجرح 165 56 آخرون، غالبيتهم من النساء والأطفال. وكان عام 2023 أيضا العام الأكثر دموية بالنسبة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الإصابات هناك في عام 2005.

7 - ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، أبلغ أيضا عن إلحاق أذى بالمدنيين على نطاق واسع في الجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، ومالي، وموزامبيق، وميانمار وأماكن أخرى. وأبلغ عن وقوع أكثر من 000 219 ضحية للنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وشهدت مالي مقتل 300 1 مدني في حوادث أمنية، في حين شهد الربع الأخير من عام 2023 في ميانمار تصعيدا للنزاع المستمر بشن غارات جوية، وقصف وحرق للقرى. وكانت المناطق الحضرية أكثر تضررا من ذي قبل، مع الإبلاغ عن القصف بمختلف أشكاله في البلدات والمدن. وأودى العنف في شمال شرق نيجيريا بحياة 533 4 مدنيا في عام 2023، وقُتل أو جرح أكثر من 400 1 مدني في هجمات في الصومال. وشهد جنوب السودان وقوع 848 حادثة في عام 2023، قتل فيها 527 1 مدنيا وأصيب 040 1 بجروح واختطف 597. وفي السودان، قتل نحو 260 12 شخصا وأصيب 000 33 آخرون بجروح بعد

اندلاع النزاع في نيسان/أبريل بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وشمل القتال شن هجمات على الأحياء السكنية بالأسلحة المتفجرة وكذلك عمليات إعدام بإجراءات موجزة وعنف جنسي، مما أثر بشكل خاص على النساء والفتيات. وفي الجمهورية العربية السورية، أبلغ عن مقتل ما لا يقل عن 556 مدنيا خلال أعمال العنف في النزاع. وفي أوكرانيا، نتيجة لغزو الاتحاد الروسي للبلد، أسفر النزاع في عام 2023 عن مقتل 958 1 مدنيا وإصابة 572 6 آخرين بجروح.

حرب المدن واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

8 - كان التأثير على المدنيين حادا بشكل خاص عندما كان القتال يحدث في مناطق مأهولة بالسكان وينطوي على استخدام أسلحة متفجرة. في عام 2023، قتل وجرح ما يقرب من 000 30 مدني بسبب استخدام الأسلحة المتفجرة في ستة نزاعات فقط: أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وميانمار، واليمن وغزة. وشكل المدنيون 90 في المائة من القتلى والجرحى عندما استخدمت الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتشير مصادر الأمم المتحدة إلى أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان كان السبب الرئيسي للإصابات بين المدنيين في السودان وأوكرانيا. وفي حالة أوكرانيا، دمرت بلدات ومدن بأكملها بسبب هذا الاستخدام. ووقعت أيضا أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين في عام 2023 نتيجة لاستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في أفغانستان، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والفلبين، والكاميرون، ومالي، والنيجر، ونيجيريا وأماكن أخرى.

9 - وفي الموجز السياساتي المتعلق بوضع خطة جديدة للسلام، دعا الأمين العام الدول إلى تعزيز حماية المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك عن طريق تحييد المناطق الحضرية عن القتال. ودعا الأمين العام أيضا الدول التي لم تصدق بعد على الإعلان السياسي لعام 2022 بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان إلى أن تفعل ذلك. وتمشيا مع الإعلان، ينبغي للدول أن تقوم باستعراض وتنقيح السياسة العسكرية القائمة، أو أن تضع سياسة عسكرية جديدة تتماشى مع الإعلان ومبدأ تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بسبب الاحتمال الكبير لإلحاق الأذى بالمدنيين. وتشجَّع الدول أيضا على الوفاء بالتزامها بالسعي إلى التقيد بأحكام الإعلان من جانب جميع الأطراف في النزاعات المسلحة. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تكون صادرات الأسلحة أو عمليات نقلها إلى الأطراف مشروطة بتنفيذ أحكام الإعلان واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الهجمات على البنى التحتية الحيوية

10 - تضررت البنى التحتية الحيوية، بما في ذلك البنى المتعلقة بتوفير الكهرباء والمياه والرعاية الصحية، أو دُمّرت وتعطلت إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات في العديد من النزاعات. وفي بوركينا فاسو، دمر 48 نوعا من البنى التحتية للمياه، مما أثر على إمكانية حصول أكثر من 000 149 شخص على المياه. وأدت الأعمال القتالية في غزة إلى خروج 23 مستشفى و 56 مركزا للرعاية الصحية عن الخدمة، وإلى تدمير 11 مخبزا، وتضرر 370 مرفقا تعليميا وإصابة ما لا يقل عن 88 ملجأ تابعا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بالإضافة إلى إلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنى التحتية الزراعية، بما في ذلك الآبار، والمزارع والمستودعات. وفي ميانمار، استُهدفت

الجسور، وطرق النقل الرئيسية، وأبراج الاتصالات، والمدارس، والمستشفيات ومحطات توليد الطاقة. وفي السودان، أبلغ عن وقوع أضرار جسيمة في شبكات المياه، والصرف الصحي والكهرباء، وكذلك المستشفيات والعيادات في جميع أنحاء البلد. وفي الجمهورية العربية السورية، تعرضت البنية التحتية للمياه لأضرار جسيمة في الهجمات أو أجبرت على الإغلاق بسبب الافتقاد إلى الكهرباء، مما أثر على إمكانية حصول ملايين الأشخاص على المياه.

11 - وفي أوكرانيا، أدت الهجمات المتكررة على محطات توليد الطاقة والمحطات الكهربائية الفرعية إلى تعطيل إمدادات الطاقة، والتدفئة والمياه، مع تعريض ملايين المدنيين للخطر خلال أشهر الشتاء. واستمرت الأعمال القتالية أيضا في التأثير على توفير الخدمات الأساسية، حيث دمر أو تضرر 103 من المرافق الطبية و 294 من المؤسسات التعليمية. وألحقت الفيضانات الهائلة التي أعقبت تدمير سد كاخوفكا ومحطة الطاقة الكهرمائية في حزيران/يونيه 2023 أضرارا بـ 000 37 منزل و 37 مرفقا تعليميا و 11 مرفقا للرعاية الصحية وعطلت خدمات المياه والصرف الصحي لـ 1 مليون شخص. وكان لها أيضا تأثير طويل الأجل على القطاع الزراعي. وأفيد أيضا عن تعرض البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا لعمليات هجومية سيبرانية في عام 2023، مما يؤكد بدرجة أكبر الحاجة الملحة لحماية السكان المدنيين من مثل هذه العمليات. ويدعو الأمين العام في خطته الجديدة للسلام إلى اتخاذ إجراءات لمنع امتداد النزاع وتصعيده إلى المجال السيبراني ويدعو الدول إلى إعلان حظر استهداف البنية التحتية الأساسية للخدمات العامة ولعمل المجتمع بالعمليات السيبرانية الخبيثة.

الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب

12 - أوقعت الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب خسائر فادحة في صفوف المدنيين في أفغانستان، وأوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، وكولومبيا، وليبيا، ومالي، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى. وكانت السبب الرئيسي الثاني للخسائر بين المدنيين في أفغانستان، حيث أدت إلى قتل وتشويه أكثر من 60 شخصا، معظمهم من الأطفال، كل شهر. وفي كولومبيا، سجلت السلطات 96 ضحية للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في عام 2023. وتشكل الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب خطرا على نحو 000 600 شخص في 146 بلدية وتعوق الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية. وفي ميانمار، شهد عام 2023 زيادة بنسبة 270 في المائة في الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية مقارنة بعام 2022، حيث قتل أو جرح 052 1 شخصا، يمثل الأطفال 20 في المائة منهم. وشهدت أوكرانيا زيادة بنسبة 16 في المائة في عدد الإصابات بين المدنيين بسبب الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، حيث قتل 116 مدنيا وجرح 383 آخرون. وفي اليمن، وقعت 183 حادثة، أسفرت عن 189 إصابة، بما في ذلك 132 حالة وفاة.

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

13 - كانت هناك شواغل متزايدة في عام 2023 بشأن إمكانية تورط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأوردت وثيقة مونترو ومدونة قواعد السلوك الدولية للشركات الأمنية الخاصة، المعتمدتان في عامي 2008 و 2010 على التوالي، ممارسات جيدة وأبرزتا انطباق القانون الدولي القائم على أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ومنذ ذلك

الحين، ينتشر استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة ويتطور دورها في بعض الحالات ليشمل القيام بأعمال قتالية إلى جانب دولة ما أو بالنيابة عنها. ومع هذا التطور، تتزايد الشواغل بشأن إمكانية تورط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الانتهاكات.

باء - اشتداد المعاناة

النزوح القسري

14 - ظل النزوح القسري سمة مميزة للنزاعات المسلحة في عام 2023. وبحلول منتصف العام، كان عددٌ قياسي بلغ 110 ملايين شخص على مستوى العالم في حالة نزوح بسبب النزاع، وكذلك بسبب الاضطهاد، و/أو العنف و/أو انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان. وكان 60 في المائة منهم نازحين داخليا. وظل النزاع يمثل السبب الرئيسي، لا سيما في السودان، حيث أدى إلى نزوح 6 ملايين شخص جدد داخليا وفرار 1,4 مليون شخص إلى البلدان المجاورة. وجاءت جمهورية الكونغو الديمقراطية في المرتبة الثانية، حيث نزح 2,9 مليون شخص جدد في عام 2023 وبلغ عدد النازحين إجمالا 6,5 ملايين نازح. وأدى النزاع إلى نزوح 1,9 مليون شخص، أو 85 في المائة من سكان غزة، بحلول نهاية عام 2023.

15 - وأدى النزاع في أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، وكولومبيا، وميانمار، ونيجيريا ومنطقة كاراباخ في أذربيجان ومنطقة الساحل إلى ارتفاع مستويات النزوح غير المسبوقة. وفي كولومبيا، سُجّل 719 163 شخصا رسميا كنازحين داخليا بسبب النزاع في عام 2023، وبذلك بلغ عدد السكان النازحين داخليا 8,5 ملايين نسمة. وازداد النزوح في جميع أنحاء ميانمار بنحو 000 500 شخص في عام 2023 ليصل إلى ما يقدر بنحو 2,2 مليون شخص. وفي شمال شرق نيجيريا، ظل أكثر من 2 مليون شخص نازحين في المخيمات والمجتمعات المضيفة، كان نحو ثلثيهم من النازحين لأكثر من خمس سنوات. وفي الجمهورية العربية السورية، أدت زيادة حادة في الهجمات في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر في دير الزور وفي إدلب وغرب حلب على التوالي إلى النزوح المؤقت لـ 000 180 شخص. وبعد أكثر من 13 عاما من النزاع، يبلغ عدد السكان النازحين داخليا في الجمهورية العربية السورية 7,2 ملايين شخص. وبحلول نهاية عام 2023، ظل 6,3 ملايين شخص من أوكرانيا في عداد اللاجئين وكان ثمة 3,7 ملايين من النازحين داخليا، بما في ذلك ما يقرب من 1 مليون طفل. وكانت غالبية النازحين داخليا في مواقع في الخطوط الأمامية تعاني من خدمات حكومية مجهدة وضعف إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

الرعاية الطبية

16 - سجل أكثر من 370 2 حادثة من حوادث العنف ضد العاملين في المجال الطبي وغير ذلك من أشكال التدخل في أداء وظائفهم، بالإضافة إلى حوادث العنف ضد المرضى، والمرافق، والمعدات ووسائل النقل في 21 نزاعا في عام 2023، وكانت أوكرانيا، والسودان، وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة هي الأكثر تضررا. وقتل أكثر من 700 من العاملين في المجال الطبي في عام 2023، وجرح 373، واختطف

178، واعتقل 440 آخرون أثناء قيامهم بواجبات طبية[1]. وسجلت منظمة الصحة العالمية أيضا حوادث أُلحق فيها الأذى بالمرضى والضرر بوسائل النقل والمرافق والإمدادات.

17 - وكان للأشهر الثلاثة الأولى من العملية العسكرية في غزة تأثير مدمر على الرعاية الطبية، حيث وردت تقارير عن الاستخدام العسكري للمرافق الطبية، والغارات المسلحة على المستشفيات، وعدم وجود ممر آمن لعمليات النقل الطبي وانخفاض عدد المستشفيات العاملة من 36 إلى 13 مستشفى. وواجهت المستشفيات المتبقية حالات نقص حاد في الأدوية، ومنتجات الدم، وغيرها من الإمدادات والوقود. وفي السودان، كان أقل من ثلث المرافق الطبية في المناطق المتضررة من النزاع يعمل في نهاية عام 2023. وفي أوكرانيا، دمر 18 مرفقا طبيا وتضرر 85 مرفقا، بالإضافة إلى مقتل وإصابة عاملين في المجال الطبي ومرضى. وفي بوركينا فاسو، فرض انعدام الأمن إغلاق 402 مركز طبي، في حين خُفِّض مستوى الخدمات في 374 مركزا، مما أثر على إمكانية حصول 3,6 ملايين شخص على الرعاية الصحية. وفي كولومبيا، وقع 187 هجوما على المرافق الطبية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر. وألقي القبض على عاملين في المجال الطبي في ميانمار ومدنيين كانوا يلتمسون الرعاية الطبية ودمرت مرافق وسيارات إسعاف وصودرت إمدادات. وفي الجمهورية العربية السورية، أثر القصف والغارات الجوية في إدلب وغرب حلب في تشرين الأول/أكتوبر على 40 منشأة طبية، بما في ذلك مستشفى توليد.

الجوع الناجم عن النزاع وإمكانية الحصول على المياه

18 - كان النزاع السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2023، حيث أدى إلى نزوح الناس من الأراضي ومناطق رعي الماشية، وتدمير المخزونات الغذائية والأصول الزراعية وتعطيل المنظومات الغذائية والأسواق، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو انخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية، وانخفاض إمكانية الحصول على الإمدادات اللازمة لإعداد الطعام، بما في ذلك المياه والوقود. وعلى الصعيد العالمي، وبسبب عدم المساواة بين الجنسين، تأثرت النساء بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي، وهذا يزيد من تعرضهن للعنف الجنساني بأساليب من قبيل اللجوء إلى آليات التكيف السلبية.

19 - وفي عام 2023، عانى ما يقرب من 117 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وما فوقها) في 19 بلدا أو إقليما متضررة من النزاعات. وفي غزة، تضررت البنية التحتية لإنتاج الأغذية، وتجهيزها وتوزيعها أو دمرت بسبب العمليات العسكرية أو أصيبت بالشلل بسبب الإغلاق الطويل الأمد المفروض على غزة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، قدر أن أكثر من 90 في المائة من سكان غزة كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك نحو 000 577 شخص كانوا يواجهون مستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وفي كانون الأول/ديسمبر، حذر الخبراء من خطر المجاعة الذي سيزداد يوميا إذا استمرت الأعمال القتالية والقيود المفروضة على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أو ساءت.

20 - وفي السودان، كان السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الأكثر حدة موجودين في المناطق المتأثرة بالنزاع، مثل الخرطوم، وكردفان ودارفور. وبعد ثلاثة أشهر من النزاع، كان 20,3 مليون شخص - ما يقرب من نصف السكان - يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك 6,3 ملايين

(1) أرقام منظمة Insecurity Insight. متاح على www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/SG%20report.pdf.

شخص في مستوى حالة الطوارئ (المرحلة 4 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2023. وهذا تدهور حاد، من حيث الحجم والشدة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022: زيادة بنسبة 74 في المائة في عدد الأشخاص الذين يعانون من مستوى الأزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد وزيادة بنسبة 101 في المائة في عدد الأشخاص في مرحلة حالة الطوارئ.

21 - وساهم النزاع المستمر في بوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والنيجر في انعدام الأمن الغذائي في عام 2023. وفي بوركينا فاسو ومالي، أدى النزوح الناجم عن النزاع إلى انخفاض فرص الأنشطة الزراعية وزيادة أسعار المنتجات الغذائية الأساسية مع الحد أيضا من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وكان ما يقرب من 2,3 مليون شخص في بوركينا فاسو و 410 715 أشخاص في مالي يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يواجه ما يقرب من 694 42 شخصا في بوركينا فاسو و 671 1 شخصا في مالي مستويات كارثية (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) من انعدام الأمن الغذائي بحلول آب/أغسطس 2023. وفي النيجر، أدى النزاع وأثر الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى حالات نقص في السلع الأساسية وحالات ارتفاع مفاجئ في الأسعار. وواجه ما يقرب من 2,3 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان من المتوقع أن يعاني ما يقدر بنحو 25,4 مليون شخص (أكثر من 25 في المائة من السكان) من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك نتيجة للنزاع.

22 - وعملا بالقرار 2417 (2018)، نُبّه مجلس الأمن إلى خطر المجاعة الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في أجزاء من بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ودُعي أعضاء المجلس، وكذلك الدول الأعضاء الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيون، إلى اتخاذ خطوات مختلفة، بما في ذلك ضمان قيام جميع الأطراف المعنية بتيسير حركة الإمدادات الغذائية التجارية وإمكانية الحصول على الوقود والنقد الضروريين، وكذلك المرور المأمون، والسريع وغير المعرقل للإغاثة الإنسانية.

23 - وفي أوكرانيا، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية السورية، والسودان وأماكن أخرى، أدى النزاع إلى ندرة المياه وتفاقم هذه الظاهرة. وأسفر تدمير مرافق خدمات المياه وإلحاق الأضرار بها وتعطيلها - المتعمد في بعض الأحيان - بالاقتران مع تأثير تغير المناخ وعدم صيانة تلك المرافق على مدى سنوات، عن حرمان ملايين الناس من المياه الصالحة للشرب، مما تسبب في تلوث مصادر المياه، وتفشي الأمراض المعدية المهلكة ونشوء خطر سوء التغذية. وفي الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، تعرضت البنية التحتية للمياه لأضرار جسيمة في الهجمات أو أجبرت على الإغلاق بسبب انقطاع الكهرباء، مما أثر على إمكانية حصول ملايين الأشخاص على المياه.

البيئة وتغير المناخ

24 - تعرضت البيئة للدمار والتدهور المستمرين نتيجة للنزاعات. وفي غزة، تسببت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه في تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى المناطق السكنية والبحر، مما أدى إلى تدهور الظروف البيئية والتأثير على نوعية التربة والمياه الجوفية. وفي السودان، ألحق استخدام الأسلحة المتفجرة أضرارا أيضا بالبنية التحتية للمياه، والمواقع الصناعية التي تخزن المواد الخطرة، ومرافق الطاقة

والنفط. وظل الدمار في المناطق الحضرية وما ينجم عن النزاع من أنقاض يشكلان مخاطر صحية في كل من غزة والسودان.

25 - وفي أوكرانيا، أدت الغارات الجوية على البنية التحتية للوقود إلى تلوث الهواء بسبب احتراق خزانات النفط وإلى تلوث المياه الجوفية والسطحية بسبب الانسكابات النفطية المحلية. وأدت الأضرار التي لحقت بالمنشآت الصناعية الزراعية التي تخزن مواد كيميائية خطرة إلى زيادة مخاطر تعرض المدنيين للخطر. واستمر النزاع أيضا في المساهمة في تدمير التنوع البيولوجي والطبيعة في البلد. وأثرت الفيضانات التي أعقبت تدمير سد كاخوفكا على تخزين المواد الكيميائية والمواد الخطرة، وجرفتها إلى البحر الأسود. وأثرت أيضا على 000 333 هكتار من المناطق المحمية و 294 11 هكتارا من المناطق الحرجية، مما أدى إلى تغيير شكل جريان النهر، مما تسبب في إحداث تلوث وإلى تدمير الموائل.

26 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الانخراط في أنشطة غير مشروعة، مثل التعدين، والصيد غير المشروع وقطع الأشجار، مما ساهم في إزالة الغابات، وتحات التربة وفقدان التنوع البيولوجي. وفي كولومبيا، قامت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بإزالة الغابات من أجزاء من ولاية الأمازون من أجل توسيع نطاق إنتاج المحاصيل غير المشروعة وأنشطة التعدين، مما شكل أيضا خطرا على جماعات الشعوب الأصلية.

27 - وأدى تغير المناخ إلى تفاقم مواطن الضعف في أماكن كان وصول المدنيين إلى الموارد الرئيسية فيها يواجه صعوبات بالفعل بسبب النزاع. وفي أيلول/سبتمبر 2023، تسبب هطول الأمطار غير المسبوق في شمال شرق ليبيا في فيضانات واسعة النطاق وانهيار سدين في مدينة درنة، مما أدى إلى مقتل 000 5 شخص وفقدان 000 3 شخص ونزوح 800 44 آخرين وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية الأساسية في المناطق المتضررة أصلا بفعل سنوات من النزاع. وفي النيجر، أدت الفيضانات وحالات الجفاف، بالإضافة إلى النزاع، إلى فقدان سبل العيش وتدهور الأراضي، مما قلل من إمكانية الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة وتوافر الغذاء. وتسببت ظواهر هطول الأمطار الذي لا يمكن التنبؤ به، وتحات التربة والتصحر في نيجيريا في حالات من نقص الغذاء هددت حياة 4,4 ملايين شخص وأدت إلى زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة. وأدت أزمة المناخ أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، حيث هدد الطقس القاسي الأرواح وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للسكان الذين ما فتئوا يعانون منذ أكثر من 10 سنوات من النزاع، مما أثر بشكل خاص على 500 1 من مخيمات النازحين والمواقع غير الرسمية في الشمال الغربي التي كانت تؤوي 2 مليون شخص.

جيم - نقاط ضعف محددة

الأطفال

28 - في إسرائيل، وأفغانستان، وأوكرانيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، والصومال، وميانمار، ومنطقتي الساحل الوسطى وحوض بحيرة تشاد، والأرض الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى، قتل أو شوه أكثر من 300 11 طفل على يد أطراف النزاعات. ولا تزال الآثار الطويلة الأجل للمتفجرات من مخلفات الحرب تؤثر على الأطفال، بما في ذلك بعد انتهاء النزاع، كما هو الحال في أفغانستان والعراق. وازداد القتل والتشويه ومنع إيصال المساعدات الإنسانية واحتجاز الأطفال زيادة كبيرة في عام 2023. وأدت الهجمات التي ألحقت أضرارا بالمدارس والمستشفيات

أو دمرتها، ولا سيما في السودان والأرض الفلسطينية المحتلة، إلى حرمان الأطفال من حقهم في التعليم، وحقهم في الصحة ومن الأماكن المأمونة المراعية للأطفال. وشهد عام 2023 ما مجموعه 665 حادثة أثرت على إمكانية الوصول إلى التعليم في 21 نزاعا، بما في ذلك هجمات على المدارس واحتلالها، ومقتل معلمين وطلاب وإصابتهم بجروح. وكانت أوكرانيا، وميانمار والأرض الفلسطينية المحتلة من بين أكثر المناطق تضررا[2]. واستمرت الانتهاكات الجسيمة الأخرى، من قبيل تجنيد الأطفال واستخدامهم، واختطافهم، واغتصابهم، والعنف الجنسي، بمستويات مرتفعة. وتزيد هذه الانتهاكات من تعقيد تأثير النزاع على الأطفال وتتسبب في وقوع العديد من الأطفال ضحايا لانتهاكات متعددة.

العنف الجنسي

29 - أفيد عن وقوع أعمال عنف جنسي مرتبط بالنزاع ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان في عام 2023 في إثيوبيا، وإسرائيل، وأوكرانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والكاميرون، ومالي، وميانمار وأماكن أخرى. وفي عام 2023، تحققت الأمم المتحدة من تزايد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2022. وكانت النساء والفتيات مستهدفات في الغالبية العظمى من الحوادث (95 في المائة). وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سجل مقدمو الخدمات أكثر من 169 3 حالة من حالات العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، المنسوبة إلى الجماعات المسلحة. وشكلت النساء والفتيات 50 في المائة و 46 في المائة من الضحايا على التوالي. وأدى عدم كفاية التمويل لبرامج التصدي للعنف الجنساني إلى أن 29 في المائة فقط من الناجين من الاغتصاب تمكنوا من الحصول على الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي في غضون 72 ساعة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية 733 حالة، شملت حالات اغتصاب واغتصاب جماعي واستعباد جنسي وزواج قسري، مصحوبة بعنف بدني شديد، وتضررت منها 509 نساء و 205 فتيات و 18 رجلا وفتى واحد.

30 - وفي 4 مارس/آذار، أصدرت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع النتائج التي توصلت إليها من بعثتها إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة والتي أفادت بأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن عنفا جنسي مرتبطا بالنزاع قد وقع في مواقع متعددة خلال هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في إسرائيل وأن هناك معلومات واضحة ومقنعة تفيد بأن العنف الجنسي قد ارتكب ضد الرهائن وأسبابا معقولة للاعتقاد بأن هذا العنف قد يكون مستمرا ضد أولئك الذين لا يزالون في الأسر. وفي حين أن نطاق الزيارة في الضفة الغربية المحتلة لم يشمل التحقق، ذكرت الممثلة الخاصة أنها تلقت معلومات عن أشكال مختلفة من العنف الجنسي وكذلك التحرش الجنسي والتهديدات بالاغتصاب ضد الرجال والنساء الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز وأثناء مداهمات المنازل وعند نقاط التفتيش في الضفة الغربية (S/2024/292). وشهدت ميانمار زيادة في العنف الجنسي، الذي يعزى إلى الجيش ويتفاقم بسبب الافتقار إلى الحماية المجتمعية، والنزوح، وانفصال الأسر وندرة السلع الأساسية. وفي السودان، تم التحقق من تعرض 118 شخصا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي.

(2) أرقام منظمة Insecurity Insight.

الأشخاص ذوو الإعاقة

31 - تأثر الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل غير متناسب بالنزاع وعواقبه في عام 2023. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، واجهوا حواجز مادية وحواجز تتعلق بالتواصل والمؤسسات والسلوك حالت دون حصولهم على المساعدة. وفي ميانمار، أدى تدمير المنازل على أيدي الأطراف المتحاربة إلى وقوع إصابات في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الذين لم يتمكنوا من الفرار، مما أدى إلى الوفاة بسبب الحرائق في بعض الحالات. وفي شمال شرق نيجيريا، قتل أشخاص ذوو إعاقة بعد أن بقوا في مناطق النزاع أو تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وقتلت نساء ذوات إعاقات ذهنية ونفسية اجتماعية، ولا سيما المسنات منهن، بسبب اتهامات بممارسة السحر. وفي غزة، لم يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن من الإخلاء، أو افتقروا إلى الممر الآمن ووسائل النقل التي يمكنهم استخدامها أو لم يتمكنوا من استخدام الأجهزة المساعدة على الطرق المدمرة وظلوا في منازلهم وهم معرضين لخطر الهجمات. وفي أوكرانيا، ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة حادة في الفترة من شباط/فبراير 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023 من 000 300 إلى ما يقرب من 3 ملايين نتيجة للنزاع، مما يؤكد دور النزاع، واستخدام الأسلحة المتفجرة على وجه الخصوص، في التسبب في إعاقات مؤقتة أو دائمة. وسواء في أوكرانيا أو السودان أو غزة أو في أي مكان آخر، يفتقر العديد من المتضررين إلى إمكانية الحصول على الخدمات الطبية وخدمات إعادة التأهيل وسيتعرض الكثير من المدنيين الآخرين لخطر الإعاقة في المستقبل بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب.

الصحفيون

32 - في عام 2023، سجلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 71 عملية قتل لصحفيين، وقع 35 منها في النزاع المسلح في أوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، وكولومبيا، ومالي، واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة. وكان 21 من القتلى صحفيين فلسطينيين في غزة. وقتل صحفيَان آخران في إسرائيل نتيجة للعنف المتصل بالحالة في غزة، في حين قتل ثلاثة صحفيين في لبنان عقب عمليات لتبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق.

الأشخاص المفقودون

33 - سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر 000 40 حالة جديدة لأشخاص مفقودين في عام 2023 وكانت تتابع أكثر من 000 212 حالة، غالبيتها تتعلق بالنزاع المسلح. وهذا هو أعلى عدد من الأعداد المسجلة سنويا على الإطلاق، وهو يشكل زيادة تعزى عموما إلى النزاع في أوكرانيا حيث لا يزال حوالي 000 23 شخص في عداد المفقودين. وفي حزيران/يونيه 2023، أنشأت الجمعية العامة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية للمساعدة في توضيح مصير المفقودين في سورية وأماكن وجود ودعم الضحايا والناجين وأسر المفقودين، بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

دال - الجهود المبذولة لتقديم المساعدة، وحماية المدنيين والتماس المساءلة

العمل الإنساني

34 - أدت القيود والمستمرة والمنتشرة على نطاق واسع المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى تعريض العمليات الإنسانية وقدرة السكان المتضررين على تلبية احتياجاتهم الأساسية للخطر في عدد من

النزاعات في عام 2023. وإلى جانب الأعمال القتالية النشطة والتحديات اللوجستية، تمثلت أشد القيود في الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والعوائق البيروقراطية.

35 - وفيما يتعلق بالهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، قتل 91 من العاملين في المجال الإنساني وجرح 120 واختطف 53 في 14 نزاعا في عام 2023، باستثناء الأرض الفلسطينية المحتلة[3]. وشكل الموظفون الوطنيون الغالبية العظمى (90 في المائة) من المتضررين. وفي أفغانستان، أبلغ عن وقوع 168 حادثة عنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وكذلك عن احتجاز 170 عاملا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أبلغ عن وقوع 169 حادثة، بما في ذلك حالة وفاة واحدة واعتقالات متعددة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغ عن وقوع 239 حادثة، أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة 17 آخرين بجروح واختطاف 26 شخصا. وشهد جنوب السودان 198 حادثة، بما في ذلك مقتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني. وفي السودان المجاور، أفيد عن مقتل 20 من العاملين في المجال الإنساني، واحتجاز 34 وجرح 33 آخرون. وفي أوكرانيا، قتل 15 عاملا في المجال الإنساني وجرح 35 آخرون في عام 2023. وفي غزة وحدها، فقدت الأونروا 142 موظفا في أعمال عنف مرتبطة بالنزاع في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وفقد أيضا كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية موظفا واحدا.

36 - ووردت أنباء عن وجود عوائق بيروقراطية في أفغانستان، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والسودان، والصومال، والعراق، والفلبين، والكاميرون، وكولومبيا، ومالي، وميانمار، والنيجر، ونيجيريا، واليمن والأرض الفلسطينية المحتلة. وشهدت أفغانستان زيادة حادة في التحديات البيروقراطية والإدارية في أعقاب استحداث سلطات الأمر الواقع إجراءات جديدة لتنسيق العمل الإنساني. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، أبلغ عن أكثر من 775 1 حالة مواجهة صعوبات في إمكانية الوصول، بما في ذلك التدخل في البرامج الإنسانية والقيود المفروضة على الحركة. واستمر تقويض العمليات بسبب الحظر الذي فرض في كانون الأول/ديسمبر 2022 على النساء الأفغانيات العاملات في المنظمات غير الحكومية والقيود الصارمة اللاحقة على الموظفات الوطنيات في الأمم المتحدة التي استحدثت في نيسان/أبريل 2023. وفي العراق، أبلغت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عن 20 حادثة تتلق بإمكانية الوصول، معظمها يتعلق بالقيود الإدارية.

37 - وفي ميانمار، كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تخضع لنظام تسجيل إلزامي جديد ينطوي على إجراءات إدارية مطولة، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة. وعلاوة على ذلك، يتخذ العسكريون، خلافا للمبادئ الإنسانية، قرارات بشأن من سيتلقى المساعدة وتوقيت المساعدة ونوعها. وواجهت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة قيودا صارمة اشتدت بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر. وشملت هذه القيود حالات رفض تنفيذ البعثات المقررة، وحالات التأخير لفترات طويلة عند نقاط التفتيش، وإغلاق نقاط العبور، وفرض قيود على دخول المواد الحرجة، ومعدات الاتصالات، ومعدات الحماية، والمركبات المدرعة، وعدم إصدار التأشيرات. وفي الصومال، أعيقت إمكانية الوصول بسبب الفيضانات والتدخل في الأنشطة الإنسانية من جانب الجماعات المسلحة، وكذلك القيود المفروضة على

(3) Humanitarian Outcomes, “2023”, Aid Worker Security Database، متاح على www.aidworkersecurity.org.

الحركة بسبب العمليات العسكرية. وفي السودان، أبلغ عن 107 1 حوادث تتعلق بإمكانية الوصول في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، بما في ذلك 213 حادثة تتعلق بالعوائق البيروقراطية، بالإضافة إلى نهب الإمدادات الإنسانية. وأبلغت المنظمات الإنسانية في أوكرانيا عن 227 حادثة أثرت على عملياتها في عام 2023 بالإضافة إلى استمرار عجز القوافل الإنسانية عن عبور خط المواجهة إلى أراضي أوكرانيا التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي أو يحتلها مؤقتا. وفي اليمن، أبلغ عن أكثر من 411 1 من القيود التي أعاقت إمكانية الوصول، بما في ذلك التدخل في البرامج الإنسانية والقيود المفروضة على تأشيرات الدخول والحركة.

38 - وفي بوركينا فاسو، أثرت المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تشوه سمعة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على التصورات العامة بشأنها، وقوضت الثقة بها، وعرضتها لمخاطر أمنية وأعاقت الجهود الرامية إلى مساعدة السكان المحتاجين. وتشكل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية، لا سيما على المنصات الرقمية، تحديا متزايدا في مجال حماية المدنيين وفيما يتعلق بتنفيذ ولايات الأمم المتحدة بصورة أعم. واستجابة لهذا التحدي العام والمتسارع، نشر الأمين العام موجزا للسياسات في عام 2023 لطرح مدونة لقواعد السلوك لسلامة المعلومات على المنصات الرقمية. ومن خلال حوارات موسعة لأصحاب المصلحة المتعددين، تطورت مدونة قواعد السلوك إلى مجموعة من المبادئ العالمية لسلامة المعلومات وهي ستنشر في عام 2024.

39 - وشكلت الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب تحديا للأنشطة الإنسانية المحايدة، على الرغم من التقدم المحرز في التغلب على بعض آثارها غير المقصودة باعتماد قرار مجلس الأمن 2664 (2022). ونفذت الدول تدابير محلية وإقليمية لتنفيذ القرار، واعتمد بعض الدول والاتحاد الأوروبي إعفاءات مماثلة لأغراض إنسانية في إطار جزاءات كل منهما. ومع ذلك، لا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تواجه عقبات مالية ولوجستية وحالات تأخير في العمليات في بعض السياقات بسبب تداخل مكافحة الإرهاب، وجزاءات الأمم المتحدة والجزاءات الانفرادية، وتجنب المخاطر من قبل القطاع الخاص، وشواغل المانحين من أن الأنشطة الإنسانية يمكن أن تفيد الجهات الفاعلة المستهدفة بالجزاءات بشكل عرضي.

بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

40 - ظلت حماية المدنيين هدفا ذا أولوية لحفظ السلام، حيث يعمل 96 في المائة من حفظة السلام في بعثات ذات ولايات متعلقة بالحماية. وبالإضافة إلى حماية المدنيين في قواعدهم وفي مخيمات النازحين داخليا واللاجئين، واصل حفظة السلام تعديل أشكال التموضع الاستباقي لانتشارهم لردع العنف والجماعات المسلحة. وفي جنوب السودان، وسعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نطاق وصولها من خلال قواعد العمليات المؤقتة والدوريات البعيدة المدى وواصلت إقامة أشكال وجود متكامل من الأفراد المدنيين والنظاميين في المواقع النائية. وعزز ذلك ثقة المجتمعات المحلية وقدرات السلطات المحلية ومكّن المدنيين من التنقل دون عوائق، ولا سيما في ولاية الوحدة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعد تدخل حفظة السلام في الوقت المناسب على إحباط أكثر من 12 هجوما شنتها الجماعات المسلحة ضد المدنيين. وأسهم أيضا التموضع الاستباقي والمساعي الحميدة التي بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إجراء انتخابات في عام 2023 بطريقة سلمية نسبيا. وفي مناطق جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تصاعدت حدة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والقوات الوطنية، قامت بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بدوريات معززة لحماية المدنيين، وردعت بذلك الأعمال الانتقامية. وفي مناطق مضطربة محددة أخرى، كثفت البعثة المتكاملة دورياتها المشتركة مع القوات الوطنية أو أنشأت وجودا لغرض توفير الحماية. وفي أعقاب أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل، أثبت دور التنسيق والاتصال الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بين الأطراف على كلا جانبي الخط الأزرق أهميته الحاسمة لمنع وقوع حوادث في الأنشطة، وتخفيف حدة التوترات وتخفيف الأذى الذي يلحق بالمدنيين.

41 - ومع ذلك، تنوعت التحديات التي تواجه حماية المدنيين حسب السياق وتغيرت بسرعة في بعض البعثات. وفي عدة سياقات، اشتملت مخاطر العنف البدني ضد المدنيين بشكل متزايد على مخاطر عابرة للحدود. وقد أدى انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بعد إنهاء ولايتها ورحيل قوات حفظ السلام من مالي في أواخر عام 2023 إلى ثغرات في الحماية. ويثير إنهاء اتفاق السلام لعام 2015 في كانون الثاني/يناير 2024 خطر تجدد العنف الذي يهدد المدنيين في مالي. وبينما تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها لفك الارتباط بطريقة تدريجية ومسؤولة من كيفو الجنوبية، هناك شواغل من أن هذا يمكن أن يخلق ثغرات كبيرة في حماية المدنيين. وواصلت البعثة التكيف مع وجود جهات فاعلة مسلحة متغيرة في الشرق.

42 - وبالشراكة مع المنظمات الإقليمية، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتعزيز التخفيف من الأذى الذي يلحق بالمدنيين في عملياتها، إدراكا منها لدورها الهام في النهوض بهذه الخطة. وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) بشأن تمويل الأمم المتحدة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، الذي شدد على أن هذه العمليات يجب أن تكفل إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في التخطيط لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ستواصل الأمم المتحدة تقاسم التجارب والخبرات المكتسبة من 25 عاما من ولايات حماية المدنيين في عملياتها لحفظ السلام.

43 - وساهمت البعثات السياسية الخاصة أيضا في حماية المدنيين من خلال تنفيذ ولاياتها في مجالات حماية الأطفال والأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وحقوق الإنسان في عدة بلدان، بما فيها أفغانستان، والصومال، والعراق، وليبيا.

المساءلة عن الجرائم الدولية

44 - أُحرز تقدم في عام 2023 نحو تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية. وشمل ذلك تمديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى عام 2028 وتعيين مدع عام خاص للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي كولومبيا، واصلت محكمة السلام الخاصة عقد جلسات استماع علنية وفتحت رسميا تحقيقا في العنف الجنسي والجنساني المرتكب على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت 10 محاكم متنقلة تعمل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، مما أسفر عن 156 حكما بالإدانة لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا أول ملاحقة جنائية من قبل محكمة وطنية لجريمة الحمل القسري.

45 - وفي أوكرانيا، فتحت السلطات تحقيقات جنائية في مزاعم ارتكاب جرائم حرب أو واصلت تحقيقاتها في تلك المزاعم. وبدأت أيضا التحقيق في تدمير سد كاخوفكا والأضرار البيئية الأخرى الناجمة عن النزاع باعتبارهما من الجرائم المحتملة لإبادة البيئة الطبيعية بموجب القانون الجنائي الأوكراني. وأن يكون هناك

عدد قليل من الدول التي تجرم إبادة البيئة الطبيعية بشكل تذكيرا بالحاجة إلى إنشاء جريمة إبادة البيئة الطبيعية على المستوى الدولي. ويتطلب تعزيز المساءلة عن الضرر البيئي في النزاعات المسلحة أيضا أن تنظر المحاكم الدولية والوطنية بشكل أكثر منهجية في الجرائم الدولية القائمة التي ترتكب عن طريق الضرر البيئي أو التي تؤدي إلى إحداثه.

46 - وتضمنت الأمثلة الأخرى على جهود المساءلة إدانة محاكم في فرنسا لاثنين من الروانديين بتهمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر، والإدانة في بلجيكا لروانديَيْن آخرين بتهمة ارتكاب جريمة إبادة جماعية وجرائم حرب، في كانون الأول/ديسمبر. وفي شباط/فبراير وتموز/يوليه، أدانت المحاكم الألمانية سوريَّيْن بجرائم حرب ارتكبت أثناء النزاع في الجمهورية العربية السورية.

47 - وفي المحكمة الجنائية الدولية، بدأت أو استمرت الدعاوى ضد الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم دولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور ومالي. في آذار/مارس 2023، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف تتعلق بجرائم الحرب المزعومة المتمثلة في الترحيل غير القانوني للسكان (الأطفال) والنقل غير القانوني للسكان (الأطفال) من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي.

ثالثا - إعادة صياغة نهجنا إزاء حماية المدنيين

48 - توفر الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لجدول أعمال حماية المدنيين فرصة للتفكير في ما تعنيه حماية المدنيين في النزاعات المسلحة المعاصرة والبدء في وضع نهج أكثر شمولية له معنى لجميع المدنيين المتضررين من النزاع، الآن وفي المستقبل على السواء.

ألف - الحاجة إلى الامتثال القانوني

49 - تقع المسؤولية عن حماية المدنيين في المقام الأول على أطراف النزاع. وسيقلَّل الأذى الذي يلحق بالمدنيين إذا امتثلت الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإذا اتخذت دول ثالثة الخطوات اللازمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع، على النحو الذي يقتضيه ذلك القانون. ولذلك، من المنطقي أن يكون تعزيز الامتثال للقانون والمساءلة عن انتهاكه من الأمور الأساسية في جدول أعمال حماية المدنيين منذ إنشائه.

50 - وقد أعرب مجلس الأمن في أول قرار له بشأن حماية المدنيين، في أيلول/سبتمبر 1999 (القرار 1265 (1999))، عن القلق العميق إزاء التآكل في احترام القانون الدولي في النزاعات وحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها. ودعا الدول إلى التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية واتخاذ تدابير تشريعية وقضائية وإدارية لتنفيذها. وشدد على مسؤولية الدول عن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وتوجد أحكام مماثلة في قرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بحماية المدنيين[4] وفي عدد متزايد من القرارات الخاصة بحالات معينة.

(4) القرارات 1296 (2000) و 1674 (2006) و 1738 (2006) و 1894 (2009) و 2175 (2014) و 2222 (2015) و 2286 (2016) و 2417 (2018).

واتخذ المجلس أيضا خطوات لتعزيز المساءلة، بما في ذلك إنشاء محاكم جنائية وآليات أخرى وإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية (S/2019/373، الفقرات 20-22).

51 - ويتسم تعزيز الامتثال أيضا بالأهمية الأساسية في تقارير الأمين العام منذ عام 1999. ويدعو الأمين العام باستمرار في تقاريره إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وإلى أن تصدق الدول على المعاهدات الدولية ذات الصلة ويوصي باتخاذ إجراءات لتعزيز تنفيذ القانون. وتشمل هذه التوصيات دعوات موجهة إلى الدول والأطراف من غير الدول في النزاعات إلى تدريب المقاتلين على القانون، وإصدار أدلة وأوامر وتعليمات تحدد التزاماتها، وضمان توافر مستشارين قانونيين، والتأكد من مراعاة الأوامر والتعليمات.

52 - وتتسم الحالة الراهنة لحماية المدنيين بأنها خطيرة، إذ إنها تتطلب جهودا عاجلة ومتضافرة لتعزيز امتثال الأطراف المتحاربة للقانون وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك من خلال التدابير الموصى بها في التقارير السابقة للأمين العام بشأن حماية المدنيين.

باء - استكمال الامتثال بالتركيز على الأذى الذي يلحق بالمدنيين

53 - لئن كان تعزيز الامتثال والمساءلة يتسم بالأهمية البالغة، فمن الضروري أن نكمل هذا النهج بالتركيز على الأذى الذي يتعرض له المدنيون في النزاعات المعاصرة والإجراءات المطلوبة لمنع ذلك الأذى أو تخفيفه، حتى عندما تدعي الأطراف أنها تمتثل القانون.

54 - وللأذى الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المعاصرة مصادر متعددة وهو معقد ومتداخل وتراكمي وطويل الأجل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الأذى مباشرا، في شكل الموت، والإصابة والصدمات النفسية. وهو كثيرا ما يكون غير مباشر، عندما ينتج عن تدمير البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات، وشبكات المياه والطاقة، وكذلك شبكات النقل ووسائل الإنتاج الزراعي وغيرها من وسائل الإنتاج التي تؤثر على توفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية وتوافر الغذاء وغيره من الضروريات، مما يؤدي إلى الجوع، والمرض والمزيد من الوفيات بين المدنيين. والأذى الذي يلحق بالمدنيين جزء أساسي من عملية تهجير المدنيين، الذين يتعرضون لخطر المزيد من العنف بأشكال مختلفة ولا يملكون سوى إمكانية محدودة، إن وجدت، للحصول على الغذاء والماء والمأوى وغير ذلك من المساعدات، مما يتسبب في مزيد من الأذى. ويثير الأذى الذي يلحق بالمدنيين أيضا شواغل هامة تتعلق بنوع الجنس والعمر والإعاقة.

55 - وتتسم مصادر الأذى الذي يلحق بالمدنيين بأنها آخذة في التطور أيضا. ويتضمن هذا التقرير الإشارة إلى الأضرار البيئية، وحالة الطوارئ المناخية والاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك نشر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، باعتبارها تفاقم الأذى الذي يلحق بالمدنيين. وقد تؤدي التطورات في استخدام الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل إلى مواصلة زيادة المخاطر التي يتعرض لها المدنيون. وهي تؤكد الحاجة إلى صك ملزم قانونا لحظر استهداف البشر بشكل مستقل عن الإنسان بواسطة الآلات، إلى جانب منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل بطريقة لا يمكن التنبؤ بآثارها، وفرض قيود واضحة على جميع الأنواع الأخرى من منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. وإضافة إلى ذلك، من شأن ما يسمى بـ "العمليات القتالية الواسعة النطاق"، التي تحظى باهتمام متزايد من بعض الدول والمنظمات العسكرية، أن يكون مدمرا للمدنيين. وتتميز العمليات القتالية الواسعة النطاق بالحرب العالية الكثافة، حيث تنطوي على عمليات قتالية مشتركة واسعة النطاق، كثيرا ما تكون في المناطق الحضرية، بمشاركة فيالق وفرق متعددة ضد خصم نظير أو شبه نظير. وهي تعتبر أكثر شدة وتدميرا من حالات

الطوارئ المحدودة، وتدعو إلى إجراء مراجعة متأنية لما إذا كانت هذه العمليات قد تزيد من خطر التسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

نحو نهج أكثر شمولا إزاء حماية المدنيين

56 - لا يمكن لأنماط وأنواع الأذى الذي يلحق بالمدنيين التي تشاهد في النزاعات المعاصرة أن تعزى دائما إلى الانتهاكات أو أن تحدَّد بوضوح باعتبارها ناجمة عن انتهاكات وهي يمكن أن تحدث حتى عندما تتصرف الأطراف على نحو يمتثل القانون أو تدعي أنها تمتثل له. ومن ثم، تتطلب حماية المدنيين، الآن وفي المستقبل على السواء، نهجا أعم يستهدف معالجة النطاق الكامل للأذى الذي يلحق بالمدنيين.

57 - فأولا، يمكن للاكتفاء بالتركيز على الامتثال للقانون أن يعني أن "الأذى العرضي الذي يلحق بالمدنيين" الناجم عن الهجمات المشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني مقبول. ولكن، في كل يوم، يقتل المدنيون ويجرحون ويتعرضون لمعاناة طويلة الأجل كأذى عرضي يمكن اعتباره مشروعا. وكون الأذى العرضي مقبولا بموجب القانون لا يغير من واقع التجربة أو يقلل من أثرها العملي على حياة المتضررين، حتى لو أفضى، في حالات محدودة للغاية، إلى منح تعويضات.

58 - ومما يعقد هذا الواقع أن أطراف النزاع لا تفسر القانون الدولي الإنساني وتطبقه بطريقة موحدة وأن أشكال فهمها لتعريف الامتثال مختلفة. فعلى سبيل المثال، لا تشترك جميع الأطراف في نفس الفهم للكيفية التي ينبغي أن ينفذ بها الالتزام باتخاذ الاحتياطات الممكنة، نظرا لاختلاف قدرات الأطراف وظروف كل هجوم.

59 - وثانيا، عند تطبيق مبدأ التناسب، لا تأخذ بعض الأطراف في الاعتبار ما ينجم عن هجمات متعددة مع مرور الوقت من تراكم للوفيات والإصابات بين المدنيين، وأضرار تلحق بالأعيان المدنية. وهي لا تأخذ أيضا بالضرورة في الاعتبار النطاق الكامل لمصادر الأذى في النزاع المسلح، ولا سيما الآثار غير المباشرة للنزاع، مثل التدمير الجزئي أو الكامل للبنية التحتية الأساسية، أو الصدمات النفسية الفردية والصدمات المجتمعية، أو التدهور الاجتماعي الاقتصادي.

60 - وثالثا، يميل النهج الذي يركز على الامتثال إلى تسييس الأذى الذي يلحق بالمدنيين حيث تقول الدول والجهات الفاعلة الأخرى إن الهجمات مشروعة أو غير مشروعة، ليس على أساس أدلة مفصلة أو أحكام قانونية رسمية، ولكن على أساس ما إذا كان الطرف المعني خصما أم لا. وقد يفترض أن يكون الأذى الذي يلحق بالمدنيين الناشئ عن أفعال القوات التابعة لطرف ما أو القوات الشريكة له مشروعا أو أن يشكك به أو يجري تجاهله، في حين أن الأذى الناشئ عن أفعال الأطراف التي يعارضها ذلك الطرف توصف بأنها غير قانونية. ويمكن أن يساعد النهج الذي يركز على الأذى الذي يلحق بالمدنيين على تجنب مثل هذا التشويه السياسي من خلال التركيز على الضحايا بدلا من الأطراف.

61 - وإذا أريد لجدول أعمال حماية المدنيين أن يكون له معنى بالنسبة إلى جميع المدنيين المتضررين من النزاع، فمن الضروري العمل من أجل توفير الحماية الكاملة للمدنيين، واعتماد نهج تمثل فيه حماية المدنيين تحديا وهدفا مستمرين ومتطورين، بهدف تعزيز الامتثال والمساءلة بالتزامن مع السعي أيضا من أجل التوصل إلى فهم تعقيد الأذى الذي يلحق بالمدنيين وتحديد الاستجابات القانونية والسياساتية والتشغيلية الفعالة لمعالجته.

معالم الطريق نحو تحقيق الحماية الكاملة للمدنيين

62 - إذا تصـــور المرء أن الحماية الكاملة للمدنيين تقع في أحد طرفي طيف الحماية، فإن معالم طريق هامة توجد بالفعل على طول ذلك الطيف، وليس أقلها الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. بيد أن هناك معالم طريق إضـــافية تقربنا من تحقيق الحماية الكاملة للمدنيين تأخذ في الظهور على الصـــعد العالمي والإقليمي والوطني ويمكن مواصلة البناء عليها وتوسيع نطاقها.

63 - فعلى الصعيد العالمي، يشكل الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مظهرا هاما من مظاهر نهج الحماية الكاملة للمدنيين: هو يتناول بالتفصيل طبيعة وتعقيد الأذى الذي يلحق بالمدنيين الناجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان ويلزم الدول المؤيدة للإعلان بالاستجابة من خلال تدابير السياسة العامة المحلية. ويشمل ذلك التزاما بضمان أن تقوم قواتها المسلحة باعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين عن طريق تقييد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أو الامتناع عنه، عندما يتوقع أن يتسبب هذا الاستخدام في إلحاق أذى بالمدنيين أو ضرر بالأعيان المدنية. ولا يلزم أن ينطوي الأذى على احتمال أن يكون غير قانوني لتبرير القيود. ولا يلزم إلا أن تكون هناك إمكانية لوقوع الأذى.

64 - وتلتزم الدول المؤيدة أيضـــا بضـــمان أن تراعي قواتها المســـلحة، بما في ذلك في ســـياســـاتها وممارساتها، الآثار المباشرة وغير المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية التي يمكن توقّعها بشكل معقول في التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذ الهجمات في المناطق المأهولة بالسكان. ويمكن القول إن التفصيل الوارد في الإعلان للآثار المتوقعة بشكل معقول، على النحو الوارد في الديباجة، أعم من الطريقة التي يمكن أن تفهم بها بعض الدول والأطراف في النزاعات هذه الآثار في إطار القانون الدولي الإنســـاني ولكنه يعكس بدقة أنماط وأنواع الأذى الذي لوحظ في النزاعات المعاصرة.

65 - وتجدر الإشـــارة أيضـــا إلى إعلان المدارس الآمنة لعام 2015، الذي أقرت من خلاله 119 دولة المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح - وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية الطوعية غير الملزمة قانونا التي تعكس الممارســـات الجيدة القائمة وتوفر إرشـــادات لزيادة الحد من تأثير النزاع على التعليم. واتفقت الدول كذلك على اســـتخدام المبادئ التوجيهية وإدماجها في السياسات المحلية والأطر التنفيذية قدر الإمكان.

66 - وعلى الصـــعيدين الوطني والإقليمي، كما ورد ســـابقا، كانت هناك تطورات مهمة نحو اعتماد سياسات حماية المدنيين أو استحداث عمليات وأدوات تهدف إلى فهم أفضل للأذى الذي يلحق بالمدنيين والتخفيف من حدته يقربنا من الحماية الكاملة للمدنيين. وتشـــمل هذه التطورات قيام قوات الدفاع النيوزيلندية في شباط/فبراير 2021 بوضع إجراء موحد للاستجابة للتقارير التي تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين ناشئة عن النشاط العسكري في النزاعات المسلحة خارج البلد. وعلاوة على ذلك، أنشأت منظمة حلف شمال الأطلسي، في مذهب الاستهداف المشترك المنقح الذي أصدرته في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، آلية لتتبع الإصابات كجزء من دورة الاستهداف التي ستكون بالغة الأهمية في المساعدة على فهم الأذى الذي يلحق بالمدنيين والتصدي له ومنعه. وفي الفترة الأخيرة، في كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية تعليماتها بشأن التخفيف من الأذى الذي يلحق بالمدنيين والتصدي له التي تعتمد

على خطة العمل السابقة للتخفيف من الأذى الذي يلحق بالمدنيين والتصدي له لعام 2022. وتنظر التعليمات نظرة موسعة للأذى الذي يلحق بالمدنيين ليشمل الإصابات بين المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية أو تدميرها نتيجة للعمليات العسكرية، وكذلك الآثار السلبية الأخرى الناجمة عن هذه العمليات على المدنيين والأفراد والمنظمات والموارد والبنية التحتية والخدمات الأساسية والنظم التي تعتمد عليها حياة المدنيين. وهي تلاحظ أيضا أن تخفيف الأذى الذي يلحق بالمدنيين يحتاج إلى أكثر من الامتثال للقانون وتشجع القادة على اتخاذ تدابير وقائية إضافية.

67 - ومن القواسم المشتركة الهامة بين بعض هذه الصكوك والسياسات فهمها العام للأذى الذي يلحق بالمدنيين. وبأخذ ذلك في الاعتبار، سيتمثل معلم طريق إضافي نحو تحقيق الحماية الكاملة للمدنيين في فهم أكثر تطورا لطبيعة وأنماط وأنواع الأذى الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المعاصرة. وقد أوصى البعض، على سبيل المثال، باتباع نهج للصحة العامة كوسيلة لتحسين فهم الأضرار التي يلحقها النزاع بصحة السكان ورفاههم ولإلقاء الضوء على نقاط دخول أكثر نجاحا للاستجابات القانونية والسياسية.

68 - ويشكل تعزيز تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاع المسلح معلم طريق آخر. وللتوضيح، لم يُنظر في القانون الدولي لحقوق الإنسان عموما أثناء المشاورات المتعلقة بالإعلان السياسي بشأن الأسلحة المتفجرة. ومع ذلك، لا يزال قانون حقوق الإنسان ينطبق في حالات النزاع المسلح، رهنا ببعض الاستثناءات والقيود، وهو يتضمن تدابير حماية إضافية للمدنيين يجب تنفيذها أيضا. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أطلق الأمين العام جدول أعمال الحماية وتعهد بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للدول في الوفاء بمسؤوليتها عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أوقات السلام والنزاع. ومن المهم النظر إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك التفكير في مدى تأثير النزاع المعاصر على التمتع بحقوق مثل الحق في مستوى معيشي لائق وفي بيئة صحية.

رابعا - التوصيات

69 - بدأ هذا التقرير في تحديد نهج أكثر شمولا إزاء حماية المدنيين، بما في ذلك تحديد مختلف معالم الطريق التي تؤدي إلى توفير الحماية الكاملة للمدنيين. واستشرافا للمستقبل، يوصى بما يلي:

(أ) **أن تقوم الدول وأطراف النزاعات مضاعفة جهودها لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وضمان المساءلة عن الانتهاكات، بما في ذلك على النحو الموصى به في هذا التقرير والتقارير السابقة عن حماية المدنيين؛**

(ب) **أن تقوم الدول، وأطراف النزاعات، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز وتقوية تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات؛**

(ج) **أن تفكر الدول، وأطراف النزاعات، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في نهج الحماية الكاملة للمدنيين وفي الكيفية التي يمكن أن تسهم بها في مواصلة تطويره وتنفيذه؛**

(د) **أن تقوم الدول التي لم تقر بعد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة وإعلان المدارس الآمنة بإقرارهما وأن تقوم جميع الدول التي أقرتهما بتنفيذهما تنفيذا كاملا؛**

(هـ) **أن تقوم الدول بوضع سياسة وطنية للحماية تحدد السلطات والمسؤوليات المؤسسية الخاصة بحماية المدنيين والأعيان المدنية أثناء تنفيذ العمليات العسكرية.** وينبغي أن تشمل سياسة الحماية فهما واسعا للأذى الذي يلحق بالمدنيين، على نحو ما نوقش سابقا (S/2018/462، الفقرات 56-61)، ونهجا استباقيا لمنعه والتخفيف من حدته، مع التركيز على القيادة الخاضعة للمساءلة وعلى ثقافة للمنظمة تعطي الأولوية لحماية المدنيين. وينبغي أيضا أن تنشئ قدرات لتتبع حوادث إلحاق الأذى بالمدنيين وتحليلها والاستجابة لها والتعلم منها؛

(و) **أن تقوم الدول، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بمواصلة تطوير وتحسين فهم أنماط وأنواع الأذى الذي يلحق بالمدنيين في النزاعات المعاصرة، بما في ذلك كيفية تأثيره على مختلف المجموعات مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، كأساس لتحديد الاستجابات القانونية والسياساتية والتشغيلية الفعالة لذلك الأذى.**

خامسا - خاتمة

70 - تتسم الحالة الراهنة لحماية المدنيين بأنها مأساوية للغاية وهي بمثابة تذكير قاتم ومقنع بالحاجة الملحة إلى أن تتخذ أطراف النزاعات جميع الخطوات اللازمة للامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. غير أنه بالنظر إلى طبيعة ومدى الأذى الذي يتعرض له المدنيون في النزاعات المعاصرة، وخطر أن يشتد الأذى مع تطور النزاع، يجب أن يُستكمل التركيز الذي ينصب حتى اليوم على الامتثال والمساءلة بنهج يأخذ بالاعتبار أيضا تعقيد النطاق الكامل للأذى الذي يلحق بالمدنيين وطبيعته التراكمية ويوفر الاستجابات القانونية والسياساتية والتشغيلية الفعالة للتصدي له. ولئن كانت الحماية الكاملة للمدنيين لا تزال هدفا بعيد المنال، فهي هدف يجب أن توجه جميع الجهود لتحقيقه.